استمارة المشاركة(1):

الاسم و اللقب: بلعباس فضيلة

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر" أ "

التخصص : علم الاجتماع

المؤسسة الأصلية: جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –

الهاتف:49 07 12 0665

البريد الالكتروني: belabbesfadila@gmail.com

استمارة المشاركة(2):

الاسم و اللقب: رزايقية فاطمة

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد" ب"

التخصص : علم الاجتماع

المؤسسة الأصلية: جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل –

الهاتف:00 66 32 0674

البريد الالكتروني: fatma.rezaiguia@univ-jijel.dz

المحور: المحور الرابع

عنوان المداخلة: إشكالية الأمن الصحي و البيئة من منظور الأمن الإنساني، تكامل أم تقاطع؟

الملخص:

يعد الأمن الصحي أحد مرتكزات الاستثمار في رأس المال المعرفي، ومؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة في الدولة الحديثة، و باعتبار الصحة مطلباً أساسيا، وهدفاً استراتيجيا تسعى دول العالم، ومنظماته، وأفراده، إلى بلوغه، وتعمل جاهدة على تحقيقه، من أجل حياة صحية سليمة، يسهم من خلالها الفرد في جهود التنمية المختلفة له، ولأسرته، ومجتمعه.

والصحة تتأثر بشكل واضح بالبيئة، فعندما يكون هناك تدهور في الظروف البيئية بسبب تلوث جوي أو بري أو مائي، فإنه يؤدي إلى العديد من المشاكل الصحية للإنسان، كما أن التعرض المستديم للمواد الضارة قد يسبب أضرارا صحية شديدة، يمكن انتقالها حتى إلى الأجيال القادمة ولذلك و تبعا لما للصحة من دور في منظومة الأمن الإنساني و في توليفة التنمية المجتمعية الشاملة، فقد اتفقت منظمة الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية على تعاون جديد واسع النطاق للتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من المخاطر البيئية ومعالجة التهديدات الخطيرة

للاستدامة البيئية والمناخ على الصحة العامة من خلال إستراتيجية دولية للمكافحة و التصدي لهذا التأثير، والعمل على إيجاد بيئات داعمة و معززة للصحة. وهذا كله من أجل المحافظة على استمرار البشرية و حقوق الأجيال الحاضرة و المستقبلية.
الكلمات المفتاحية: الصحة، الأمن، الأمن الصحي، الأمن الإنساني، خطة التنمية المستدامة.

Summary:
Health security is one of the foundations of investment in knowledge capital, and one of the indicators of sustainable development in the modern state. Considering health as a basic requirement and a strategic goal that the countries of the world, its organizations, and its individuals seek to achieve and work hard to achieve, for the sake of a healthy life, Through it, the individual contributes to various development efforts for himself, his family, and his community. Health is clearly affected by the environment. When there is a deterioration in environmental conditions due to air, land, or water pollution, it leads to many health problems for humans, and constant exposure to harmful substances may cause severe health damage, which can be transmitted even to future generations. Therefore, In view of the role of health in the human security system and in the combination of comprehensive societal development, the United Nations Environment Organization and the World Health Organization have agreed on a new, broad-based cooperation to accelerate action to reduce environmental risks and address the serious threats to environmental sustainability and climate to public health through an international strategy. To combat and address this impact, and work to create supportive and health-enhancing environments. This is all in order to preserve the continuation of humanity and the rights of present and future generations.
Keywords: health, security, health security, human security, sustainable development plan.

المقدمة:

منذ أن خلق الله عز و جل الإنسان على الأرض، وهو يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، ويتفاعل معها في تفاعلات قد تتم بالايجابية أحيانا وبالسلبية أحيانا أخرى، فصحة الإنسان لها جذورها الممتدة في بيئته التي تؤثر في خصائصه البيولوجية، كما تؤثر في نموه وتعرضه للعدوى، وإصابته بالمرض أو وقايته منه، وحتى في علاجه وتحصينه، وفي تغذيته وفي جوانب أخرى على امتداد حياته.

ونلاحظ في الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالبيئة، فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و يضم العناصر الثلاثة: الماء، الهواء و التراب، و ما أُقيم عليها من منشآت عبر التاريخ، فإنّه يصبح من الحتمي حمايتها من كل أنواع التّدمير التّي تصيبها أو تصيب أحد عناصرها، و مما يؤسف له أنّ المتسبب الأكبر في تدهور البيئة هو الإنسان، من جراء ما يصدره من أفعال سواء كانت بفعل نشاط إيجابي أو سلبي، أو كانت بفعل نشاط عمدي أو عن إهمال، كما لا

يخفى علينا جميعا، أنّ هذا التدهور الذي أصاب البيئة حدث نتيجة لعدّة عوامل منها، عامل النهضة الصناعية التّي سادت معظم أنحاء العالم حيث نشطت الدول الصناعية في توجيه تنميتها نحو الاستنزاف و الاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية من تربة، ماء ، هواء، معادن و مصادر الطاقة و هي كلها موارد سخرها الله عز و جل للإنسان لتكفل له مقومات حياته.

كذلك لا ننكر أنّ التّدهور أصاب كل ما تحتويه البيئة من موارد طبيعية و كائنات نباتية و حيوانية، و انعكست آثاره السلبية على أمن الإنسان نفسه و هو المتسبب الأول في إحداث و إنشاء المنشآت التّي تصدر عنها ملوثات خطيرة، و مثله كذلك ما يسبّبه النظام الإنتاجي و الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية سواء المتجددة منها أو غير المتجددة من آثار على البيئة، ناهيك عن مخلفات الفقر على البيئة حيث تستغل الدول الفقيرة الأراضي الزراعية إلى أقصى حد، و يضاف إلى كل ذلك ما يحدث للتربة من تلويث بالمواد الكيماوية من أسمدة و مبيدات حشرية، و تدمير للغابات لسد احتياجات الصناعة في العديد من مناطق العالم، الشيء الذي أدى إلى أضرار بيئية خطيرة شملت كل الدول دون استثناء، و الشاهد على ذلك الثقب الذي حدث في طبقة الأوزون من خلال ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو و ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية أو ما يسمى بالانبعاث الحراري.

و أمام هذا التّوسع في الأسباب للتدهور البيئي توسعت أيضا مظاهره هي الأخرى، إلى أن أصبحت ظاهرة بيئية عالمية احتلت قسطاً واسعاً من اهتمام دول العالم ابتداءًا من ستينات القرن الماضي، خاصة نظرا لما أفرزته الظاهرة من مشاكل هددت أمن الإنسان لاسيما الصحي، بفعل ما خلفته الملوثات من تدهور في الهواء، التربة و الماء.

و في الحقيقة، فإنّ مسألة حماية البيئة كانت وطنية قبل أن تكون دولية، فالحماية الدولية جاءت لتكملة الجهود المبذولة من طرف الدول على المستويات الداخلية في مجال حماية البيئة و حقوق الإنسان، و من ثمّ دعت الضرورة إلى تكريس مفهوم البيئة عالميا، حيث شهد موضوع التدهور البيئي الذي يهدد الأمن الإنساني زخماً فكرياً معتبراً، خصوصاً في الآونة الأخيرة و ذلك على صعيد المواقف و الافتراضات، حول مفهوم، طبيعة، مظاهر و آثار هذه الظاهرة على الأمن الإنساني عموما و الأمن الصحي خصوصا، و بالتالي الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى البحث عن السبل لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنامي آثار الظاهرة، فمصطلح الأمن الصحي للفرد الذي تهدده ظاهرة التدهور البيئي لا يجب حصره في الأثر الصحي المباشر فقط، و إنّما يتعدى هذا النطاق إلى الآثار الصحية غير المباشرة للتدهور البيئي و التّي تمس الأمن الإنساني في أبعاده الأخرى بالدرجة الأولى و بالتبعية على الأمن الصحي للفرد و هو أمر منطقي، كون أبعاد الأمن الإنساني متكاملة و غير مجزأة و كل بعد يؤثر و يتأثر بالبعد

الآخر أي ما يسميه الباحثين في مجال الدراسات الأمنية بالطبيعة التداخلية و الشمولية للأمن الإنساني.

1- مفهوم الأمن الصحي:

إنّ التغيرات الحاصلة في كل من المجال الصحي والأمني أدت إلى حدوث تقارب كبير بين هذين المجالين،نظرا للروابط المتكونة بين الصحة والسياسة العالمية و البنى الاقتصادية والاجتماعية، فنظرا للتهديدات التّي تشكلها المخاطر المتعلقة بالصحة في عالم معولم من خلال الانتقال السريع لمسببات الأمراض عالميا، سعى المجتمع الدولي إلى استخدام اللغة الأمنية لتأمين أكبر قدر من الموارد والاهتمام السياسي لمواجهة الأخطار المحدقة بالصحة العالمية، فظهر مصطلح الأمن الصحي، ورغم التداول الواسع لهذا المصطلح في أدبيات الصحة العامة، إلاّ أنه ليس ثمة اتفاق صريح على نطاق المفهوم ومضمونه ومعاييره، وهو ما أشار إليه كل من "ويليام ألديس" " (William Aldis) و " هورتون" (Horton) (أبو دوح، خ.ك، 2021، صفحة 1).

وقبل التطرق لمفهوم الأمن الصحي، لابد أولاً من الإشارة إلى مفهوم الصحة ضمن مدلولاته المختلفة:

الصحة في اللغة العربية: هي الخلو والبريء من كل عيب أو ريب الذي يعني سلامة الإنسان من العيوب أو العاهات والأمراض والتمتع بصحة جيدة، كما أنّ الصحة هي حالة طبيعية تستمر كمجرى ا لحياة الطبيعية (عبد المنصف حسن علي رشوان، 2006، صفحة 33).

كما يمكن أن توظف "الصحة " للتعبير عن حالة ازدهار وتطور، فيمكن إطلاقها في السياق التالي مثلا :حالة صحة اقتصادية، أو وضع اقتصادي صحي. أمّا من الناحية الاصطلاحية، فقد عرف منظمة الصحة العالمية، الصحة في المادة الأولى من ميثاقها الصادر بتاريخ 22 جويلية 1946 أنّها :" حالة من اكتمال السلامة بدنيا و عقليا و اجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز" (الأحمدي طاهر، 2011، صفحة 93) .

بعد تطرقنا إلى مفهوم الصحة، يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن الصحي من خلال عدد من التعاريف المقدمة له:

عُرف الأمن الصحي بوصفه أحد مكونات الأمن الإنساني (إلى جانب الاقتصاد والغذاء والبيئة والهوية والمجتمع والسياسة)، كما جاء في تقرير لجنة الأمن الإنساني التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أنّ :" الأمن الصحي هو جوهر الأمن الإنساني، والمرض والعجز والوفاة التّي يمكن تجنبها هي تهديدات منتشرة بشكل خطير على الأمن الإنساني" (أبو دوح، خ.ك، 2021، صفحة 2).

لقد تعززت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في" تقرير التنمية البشرية "الصادر عن " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" للعام 1994 ، وذلك باعتباره أحد أركان مفهوم" الأمن الإنساني "الحديث.

حيث ناقش التقرير في حينها ضرورة توسعة وتعميق مفهوم" الأمن" والانتقال به من الفهم التقليدي القائم على " محورية الدولة " إلى فهم إنساني أوسع وأعمق يقوم على" محورية الناس" وأكد التقرير في حينها على إن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم" الأمن الإنساني " تتمثل في "الناس "عوضا من" الدولة "وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة .وقد ناقش تقرير العام 1994 بأنّ موضوع" الأمن الإنساني " يجب توسيعه ليشتمل على التهديدات والمخاطر الكامنة في سبع مجالات، أحدها هو ما بات يعرف ب" الأمن الصحي" (باسم خياط، 2019، صفحة 18).

وفي منظور من منظمة الصحة العالمية أنّ الأمن الصحي يرتكز على النقاط التالية:

أ* منظومة صحية جيدة الأداء وشاملة للجميع تزيد من فرص الكشف واحتمالات احتوائها وتأهبها قوية.

ب* الدول التي تكن بها نظم صحية قوية تكون مستعدة متأهبة على نحو أفضل لتلبية الطلب الإضافي على الخدمات الصحية الناجم عن الفاشيات والطوارئ الصحية.

ت* التغطية الصحية الشاملة من شأنها أن تحقق الثقة مع الجمهور والطمأنينة، هما الذي يستند اليهما الامتثال لتدابير الخاصة بالمكافحة الموصي بها.

ث* تسعى الدول لتطوير مجالها الصحي والطبي والاستعداد لمواجهة الأمراض وتحصين أمنها الصحي) المنظمة العالمية للصحة(www.who.int، المنظمة العالمية للصحة).

ومنذ سنة 2007 أصبح الأمن من مفردات منظمة الصحة العالمية، و أصبحت تستخدم رسميا مصطلح الأمن الصحي العالمي معرفة إياه بأنّه:" الأنشطة اللازمة، سواء كانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل، للإقلال من التعرض لأحداث الصحة العمومية الحادة التّي تشكل خطرا على صحة سكان أي بلد على نطاق واسع" (ابراهيم سليم، 2021، صفحة 57).

2- مفهوم الأمن الصحي في العالم و تطور الاهتمام به:

إنّ اهتمامات منظمة الصحة العالمية بالقضايا الإنسانية ليس وليد الصدفة، و إنّما خاضع لأبعاد عملية مرتبطة بتراتب حضارية، و ضمن حدود عملية تحليلية منسّقة مبنية على معاملات التغيير المتواترة على غرار موضوع الأمن الصحي، التّي تعرّفه مثلما أشار إليه سعود بن هشام جليدان:" بأنّه الأنشطة التّي تخفض إلى أدنى حد مخاطر و تأثيرات الأحداث الصحية المهددة لسلامة سكان المناطق الجغرافية أو العابرة للحدود". و تؤكد المنظمة أنّ صحة البشر شرط أساسي لتحقيق الأمن و السلام، و أنّه يعتمد على التعاون الكامل بين دول

و سكان العالم كافة. و لا يقتصر تأثير الأوبئة و الطوارئ الصحية و ضعف المنظومات الصحية في إزهاق الأرواح البشرية فقط، بل يمثل تهديدا للأمن و الاقتصاد العالميين.

يشير سعود بن هشام جليدان:" أنّ انتشار مخاطر الأوبئة الآخذة في التزايد بشكل مستمر أدت إلى الرفع من أهمية الاستعداد المبكر و توجيه الاستثمارات للقطاعات الصحية و الإنفاق على البنية الأساسية اللازمة على الأمد الطويل، و ذاك من أجل توفير الحد الأدنى من الأمن الصحي داخل الدول و الحد من انتشار الأمراض عبر الحدود بقدر الإمكان. و نظرا لفشل الأسواق في توفير الأمن الصحي الشامل للمجتمعات و عجز القطاع الخاص عن تحمل تكاليف الأمن الصحي العام للدول، فإنّ السلطات الرسمية في دول العالم منوطة بها مسؤوليات توفير الأمن الصحي لسكانها مع التركيز بشكل خاص على الشرائح السكانية الفقيرة و الأكثر عرضة للمخاطر. إنّ الإنفاق على البنية الأساسية الصحية و توفير مستويات أفضل من الأمن الصحي المحلي و الوطني له أثار إيجابية في الأمن الصحي العالمي حيث يحدّ من مخاطر انتشار الأوبئة على الحياة البشرية و يقلل الخسائر الصحية و الاقتصادية المصاحبة لها في المحيط الإقليمي للدولة أو عبر دول العالم (سعود بن هشام جليدان، 2020).

3- أطر تحقيق الأمن الصحي وتعزيزه:

ثمة مجموعة من الأطر التّي تمثل مقومات لتحقيق الأمن الصحي على المستويين الدولي و الوطني، و التّي ضمنتها منظمة الصحة العالمية في لوائحها، وشددت عل ضرورة التقيد بها وتنفيذها نظرا لأهميتها، فغيابها أو نقصها يؤدي إلى المساس بالأمن الصحي، كما هو الشأن إلى العديد من دول العالم ، و فيمايلي إشارة إلى هذه الأطر والدعائم:

أولاً:على المستوى العالمي:

- ضرورة تنسيق الجهود الدولية والتعاون لمواجهة التهديدات الصحية وتحقيق الأمن الصحي عل الصعيد الدولي، وذلك بالمساعدة والمراقبة والالتزام بالأطر اللازمة من أجل دعم البنى و الأنظمة الصحية في الدول، خاصة الدول الضعيفة وذات الأنظمة الصحية الهشة، وهو ما تجسد في إطار اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005، والتّي أصبحت تشكل إطارا قانونيا و تنظيميا هاما في مجال الأمن الصحي.
- دعم الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في التصدي للأوبئة والاستعداد لمواجهة أزمات الصحة العامة المستقبلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف مظاهر التعاون الدولي في هذا المجال، لأن الإنجازات التّي تحققها المنظمة في مجال تعزيز الصحة وحمايتها هي إنجازات ذات قيمة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل ، هذا ما يفرض على

المجتمع الدولي إعادة بناء ركائز تشريعية جديدة، تهدف إلى تفعيل دور المنظمة في مواجهة الأزمات المتعلقة بالصحة.

- التركيز عل المشاركة في إدارة الأزمات الناجمة عن اختلال الآمن الصحي، ذلك أنّ أي استجابة لن تكون فعالة إلاّ بمشاركة المجتمعات والدول المتضررة مشاركة جادة ومعبرة في تطويرها وتنفيذها ورصدها، لذلك يجب على الحكومات التأكد من أنّه عند وضع أي إستراتيجية للمواجهة أن تكون المجتمعات مشاركة ومنخرطة في ذلك في جميع مراحل المواجهة، نظرا لأنّ الاستجابات تحتاج إلى التطور والتكيف مع المعطيات الميدانية، فالمشاركة الدولية والعامة ضرورية لترسيخ إحساس ملكية برنامج أو سياسة ما ولترسيخ الثقة في المواجهة.
- وضع آليات للحماية من الأوبئة و الأمراض المعدية وكل ما يهدد الصحة العامة، والعمل الاستباقي لمواجهة التهديدات الصحية الخطيرة.
- تطوير البحوث الصحية والدوائية والرفع من نسبة مقاومة الأدوية وترشيد استخدامها.
- تنظيم الطوارئ الصحية بما يتيح استجابة أسرع وأكثر فاعلية.
- الالتزام باللوائح الصحية والتعاون في مجال البحوث الصحية وتطوير اللقاحات.
- سن قانون دولي صحي ملزم حول المتطلبات والمقومات الأساسية للنظم الصحية.
- الاهتمام بالوقاية و التشخيص المبكر والرعاية الصحية والضبط الصحي (طيلب أحمد، 2020، صفحة 64).

ثانياً: على المستوى الوطني :

لقد جاء في توصيات مؤشر الأمن الصحي العالمي لسنة2020 أنّه توجب على الحكومات الوطنية الالتزام باتخاذ إجراءات لمعالجة مخاطر الأمن الصحي، والتنسيق بين مختلف الفاعلين لتوفير مقومات الأمن الصحي الو طني من خلال:

- مراجعة السياسات الصحية وإصلاحها نظرا لدورها الهام في تحقيق الأمن الصحي، فالنظم الصحية جيدة الأداء هي في الأساس نظم صحية وجدت في إطار سياسات صحية قوية، فرغم اختلاف النظم الصحية من دولة لأخرى إلاّ أنّها تلتقي في أهدافها العامة المتمثلة أساسا في تحسين الحالة الصحية للسكان و حماية الأمن الصحي و صيانته.
- تعزيز البنية التحتية الصحية بمرافق صحية عصرية ومتطورة.
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ضابط ومتكيف مع التهديدات الصحية المستجدة.

- زيادة الإنفاق عل الصحة والبحوث العلمية الدوائية للحفاظ عل حياة البشر، وإنشاء آليات تمويل جديدة لسد فجوات التأهب، مثل إنشاء صندوق متعدد الأطراف لمطابقة المعايير الصحية الوطنية بمعايير الأمن الصحي العالمي.

- التنسيق القطاعي والاحتكام إلى المقاييس العالمية في مجال رصد الأمراض المعدية عن طريق الاستعانة بالمعلومات من مصادر موثوقة و بنوك المعلومات التابعة لمنظمة الصحة العالمية (طيلب أحمد، 2020، الصفحات 64-65).

3- التأثيرات البيئية على الصحة الإنسانية:(الأمراض البيئية)

قد تتسبّب العوامل البيئية في قرابة 23% من مجموع الأمراض التي تحدث على الصعيد العالمي، هذا بالإضافة إلى العبء و الضرر الناجم عن نقص سلامة الأغذية (المنظمة العالمية للصحةwww.who.int).

ويتضح الأثر الصحي للمخاطر البيئية من حيث الأمراض السارية والأمراض غير السارية في بلدان العالم . وسوف نحاول التعرض لتلك التهديدات على الصحة و الناتجة عن التدهور البيئي ، خاصة ما تعلق منها بالبلدان النامية، من خلال العناوين التالية:

1- التهديد الصحي الناتج عن التغير المناخي:

لقد أكد العلماء أن لارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض بما يزيد عن درجتين مئويتين بحلول العام 2030 كنتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري ، التي كانت نتيجة التلوث الزائد للجو بالغازات المنبعثة عن الأنشطة البشرية وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون، وفقدان الغطاء النباتي من الأشجار والشجيرات والنباتات، قد ينتج عنه تلك التأثيرات المتوقعة لارتفاع حرارة الأرض، فإذا استمرت الأنماط الحالية لاستعمال الوقود الأحفوري والتنمية والزيادة السكانية، سيحدث تغير مستمر في المناخ له آثار خطيرة على البيئة، وبالتالي على حياة الإنسان وصحته حيث يكون هناك تمديد لموسم الأمراض التي تنشط بالجو الدافئ، وانتشار طائفة واسعة من الأمراض في العديد من البلدان التي يستوطنها المرض.فهناك الكثير من الكائنات التي تنشر الأمراض و التي تتسم بحساسية بالغة إزاء الحرارة و الرطوبة، أين ترتفع معدلات تكاثر و نمو و لدغ الحشرات ، فيزداد عدد الكائنات الناقلة للعدوى التي تتمكن من البقاء على قيد الحياة طوال فصل الشتاء الذي كان يمتاز بقدرته على القضاء عليها، و بارتفاع درجة حرارة الجو سوف تنقل الحشرات والأمراض من المناطق المدارية إلى المناطق الأكثر اعتدالا، ومن بين هذه الأمراض نجد مرض الملاريا (Malaria) مثلا ، والتهاب الكبد الفيروسي الذي تنقله حشرة القردة والحمى الصفراء و الطاعون (سامح غرايبة، يحي الفرحان، 2002، صفحة 114).

2- التهديد الصحي الناتج عن تلوث المياه والغذاء :

إنّ التدهور البيئي قد يؤثر على المياه فيؤدي إلى تلوثها، سواء عن طريق مياه الصرف الصحي أو النفط أو المواد السامة الملوثة للمياه الجوفية والتربة، حيث يعتبر تلوث المياه

والغذاء مسؤول عن وفاة ما يزيد عن 1,7 مليون إنسان في السنة جرّاء أمراض الجهاز الهضمي و الإسهال و الكوليرا و حمى التيفوئيد وأمراض الكلى كالفشل الكلويّ و سرطانات الجهاز البوليّ مثل سرطان المثانة، وأمراض الدم وسرطان الدم الناتجة عن تلوث المياه وذلك من خلال تناول مياه شرب ملوثة أو طعام مروي بهذه المياه الملوثة وبشتى الملوثات الخطيرة ، مثل: الملوثات الجرثومية أو الكيميائية الناجمة عن المبيدات الحشرية أو الأسمدة الكيميائية الشائعة الاستخدام دون رقابة أو المواد الكيميائية كمواد النفط أو المواد الكيميائية الناتجة عن بعض المنشئات الصناعية أو مراكز البحوث العلمية والمستشفيات والمفرغات العشوائية للنفايات السامة (محمد جرعتلي، 2011).

3- التهديد الصحي الناتج عن تآكل طبقة الأوزون:

تعمل طبقة الأوزون على ترشيح وتنقية ضوء الشمس، فتسمح بمرور الأشعة المرئية التي تفيد الحياة على سطح الأرض، وتحجز الأشعة فوق البنفسجية ذات الطاقة العالية التي تحدث أضرار بصحة وسلامة الإنسان14 . وعليه فإن نضوب طبقة الأزون يؤدي إلى تهديد خطير بسبب التعرض للأشعة الضارة التي ثبت أنها تزيد من خطر الإصابة بالعديد من الأمراض، مثل سرطان الجلد و تلف الحمض النووي، حيث تعمل أشعة الشمس الضارة على التأثير على المادة الوراثية، فتموت الخلايا أو تتحول إلى خلايا سلطانية (نعمة الله عنيسي، 1998، صفحة 50).

4- التهديد الصحي الناتج عن مشكلة النفايات الخطرة:

تنتج البلدان الصناعية 90% من النفايات الخطرة ، التّي تتمثل في تلك النفايات الناتجة عن المنشآت الصناعية أو الطبية أو الزراعية ، والتي بسبب كميتها أو تركيزها أو خصائصها الكيميائية أو الفيزيائية أو الحيوية تشكل خطرا على صحة الإنسان و بيئته خلال التداول و التخزين و النقل و المعالجة والطرح النهائي لها . كما تعد النفايات خطرة إذا كانت قابلة للانفجار و الاشتعال و الاحتراق التلقائي، حيث تطلق غازات سامة عند ملامسة الهواء أو الماء، أو تحوي مواد سامة أو معدية أو آكلة (خالد عنانزة، 2002، صفحة 15).

4- طبيعة العلاقة بين الأمن الصحي و البيئة و الأمن الإنساني:

المعلوم أنّ تهديدات الأمن البيئي تتسم بكونها ذات طابع دولي حيث تمتد آثارها عبر الحدود، كما أنّ أبعادها متعددة تمس المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وعليه يعدّ عدم التوازن الايكولوجي وتدهور الموارد الطبيعية من أهم أسباب تدهور حقوق الإنسان والأمن الإنساني، وبالتالي فدور الأمن البيئي في تحقيق الأمن الإنساني يتطلب بالدرجة الأولى التقليل من حدّة التهديدات البيئية وتحديدا محاولة التقليل من حجم تداعياتها السلبية على الأمن

الإنساني، ومن ثمّ سوف يتم عرض أهمّ التهديدات البيئية المؤثرة على الأمن الصحي و الإنساني:

1- الاحتباس الحراري:

لقد أثبتت الدراسات ارتفاع معدّلات حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي للأرض نتيجة لارتفاع نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهو الأمر الّذي نجم عنه ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين المتر وثلاثة أمتار بسبب ذوبان الجليد والمحيطات ممّا من شأنه تهديد 1,28% من سكّان المعمورة و1,3% من الإنتاج العالمي، واغراق مناطق ساحلية كبيرة، وانخفاض مستوى الإنتاجية (مصطفى كمال طلبة، د ت ن، صفحة 179)

2- تهديد الأمن المائي:

تعدّ المياه العذبة من الموارد الأعلى قيمة والأقل توافر في العديد من الدول، فالحصول على الموارد المادية النظيفة أو ما يعرف بحدّ الكفاية من المياه بمثابة رهان استراتيجي في القرن 21 م خصوصا في ظلّ تزايد الضغط على الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية، النمّو السكاني المتسارع، التطور الصناعي.

3- تهديد الأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية، وفي هذا الإطار يؤثر تغيّر المناخ على الأمن الغذائي من خلال تداعياته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والإجهاد المائي.

4- الصحة الإنسانية:

يوجد ترابط وثيق بين تحسن الوضع الصحّي وتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤثر التغيّر المناخي على صحّة الأفراد من خلال ازدياد حدّة الفقر وارتفاع معدّلات وفيات الأطفال وسوء التغذية الناتجة عن انخفاض موارد المياه،و إنتاج الغذاء وتدني نوعيته (فارس أحمد الخرجي، 2007، صفحة 20).

5- النمّو السكّاني:

يعتبر التوازن بين النمّو السكاني والوسط البيئي من أكبر التحديات الّتي تواجه الأفراد، حيث أثر النمّو الصناعي في الدول المتقدمة والانفجار السكاني في الدول النامية على قدرة البيئة على التحملLa Soutenabilite وتدهور مواردها (فارس أحمد الخرجي، 2007، صفحة 21)

5- الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام2030 :

لقد اقترحت التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، فقد دعت خطة التنمية لعام 2030 إلى معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر البيئية،أين تبُرز الخطة ذلك

الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة والرفاهية البشرية، بالإضافة إلى التمتع الكامل بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والصرف الصحي .فقد توفي في عام 2012 قرابة 12,6 مليون شخص على مستوى العالم لأسباب تتعلق بالبيئة ، حيث أنه تعود الزيادة في انتشار الأمراض غير المعدية إلى التعرض للمواد الكيميائية ورداءة نوعية الهواء وأساليب الحياة غير الصحية، لذلك تشكل الآثار البيئية على الصحة 23% من الوفيات على الصعيد العالمي (خالد عنانزة، 2002، صفحة 15).

ويشكل تلوث الهواء في العالم أكبر المخاطر البيئية على الصحة، إذ يتوفى حوالي7 ملايين شخص كل عام في أرجاء العالم نتيجة للتعرض بصورة يومية للهواء الملوث، كما تسبب ندرة الماء النقي ومرافق الصرف الصحي في 58% من حالات مرض الإسهال في البلدان منخفضة الدخل و متوسطة ، ويسفر استهلاك المياه غير المأمونة وندرة المرافق الصحية أو النظافة الصحية غير الكافية عن 3,5 ملايين حالة وفاة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تتسبب أكبر المواقع النشطة لرمي النفايات في إيقاع الضرر بحياة أكثر من64 مليون نسمة ، و إلى وفاة 654000 شخص نتيجة التسمم بالرصاص في عام 2010(المنظمة العالمية للصحةwww.who.int).

ضف إلى ذلك ما تسببه الكوارث المناخية ، فمنذ انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1995 ، خسر العالم 660000 من الأرواح، وجُرح 4,1 بلايين شخص أ و أصبحوا بدون مأوى أو يحتاجون إلى المساعدة الطارئة نتيجة لهذه الكوارث . حيث يؤدي تدهور الأراضي والسواحل على نطاق واسع، إلى تفاقم آثار الظواهر المناخية الشديدة إلى حد كبير ، وتدمير مصادر الرزق والأمن الغذائي مما يهدد الصحة العامة . فمن المسلم به أنّ تغير المناخ أحد المضاعفات الرئيسية للمخاطر الصحية، و يُتوقع أن تسبب الآثار البيئية التي نشهدها حاليا ضررا متزايدا لصحة الإنسان، لأسباب منها إحداث تغيرات سلبية في الأرض والمحيطات والتنوع البيولوجي وإمكانية الحصول على الماء العذب، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية واشتداد عواقبها.

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى إمكانية وقوع 250000حالة وفاة إضافية في كل سنة بين عامي 2030 و 2050 نتيجة لتغير المناخ . ويمكن لتغير المناخ أيضا أن يؤثر سلبا على نوعية الحصص الغذائية للسكان على المستوى الوطني. هذا إلى جانب مشاكل الصحة العقلية التي تعد من بين أكبر عشرة مخاطر غير مميتة في معظم البلدان (المنظمة العالمية للصحةwww.who.int).

6- إجراءات معالجة الصلة بين البيئة و الصحة لخطة الاستدامة لعام2030:

من شأن المعالجة المباشرة لأوجه الترابط بين سلامة البيئة وصحة الإنسان تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، و تجسيد النتائج لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو أكثر فائدة وفعالية . ومن الممكن أن تؤدي الاستثمارات التي تهدف إلى الحفاظ على نوعية البيئة أو تحسينها أو استصلاحها إلى نتائج إيجابية، مما يسمح بتوفير منافع متعددة على كامل نطاق الأهداف، من أجل تحسين رفاهية ونوعية الحياة الصحية . و من هذه الإجراءات نجد:

أولاً: إزالة السموم و المواد الضارة من البيئة

حتى التخفيف من آثارها على البيئة التي يعيش بها الأفراد ويعملون فيها، وذلك من خلال التصدي لتلوث الهواء عن طريق خفض انبعاث الكربون الأسود من مصادره وتخفيض انبعاث الملوثات الأخرى، وكفالة عدم تجاوز تركيزات الانبعاثات للقيم المستهدفة

التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية بالنسبة للمواد الجسمية ولأكسيد الكربون. هذا إلى جانب التقليل من استخدام أنواع الوقود الكربوني للتقليل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، عن طريق إحلال الطاقة غير الكربونية محل طاقة الكربون .كذلك العمل على استخدام مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، وبالتالي الاستثمار في الطاقة الخضراء التي تكون أقل تأثيرا على صحة الإنسان والبيئة، وأقل تأثيرا من محطات توليد الطاقة ذات المصدر الأحفوري . كل ذلك إضافة إلى التقليل من استخدام المبيدات الزراعية، عن طريق تعزيز نظم الزراعة العضوية والمستدامة، ما سيتطلب التركيز على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتحسين إدارة النفايات والتقليل من إنتاجها.

ثانيا : التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

و هو ما يعد الشرط الأساسي للتنمية المستدامة، فقد بات اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أمرا حتميا لأنها تحفظ من خلال كفاءة استخدام الموارد أساس التنمية في المستقبل . و يكون ذلك بالفصل بين استخدام الموارد والآثار البيئية، وتغيير أنماط الحياة، عن طريق توليد النشاط الاقتصادي اللازم باستخدام موارد أقل، من أجل حماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها، مع التقليل من إنتاج النفايات والتلوث وبتدمير أقل للبيئة .

ويمكن تحقيق فوائد صحية هامة من فصل الفرص في قطاع الأغذية وفي استخدام المياه، واستهلاك الطاقة، عن طريق إعادة التدوير والتوجه إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة. فعلى سبيل المثال، من شأن تحول الاستهلاك من المنتجات الحيوانية إلى المنتجات النباتية، وتحسين مكونات النظم الغذائية، فضلا عن تحسين إمكانية الوصول إلى المساحات الخضراء

في المناطق الحضرية أين تترتب عليه آثار إيجابية على الصحة، وعلى معالجة الأمراض غير المعدية والصحة العقلية.

ثالثا : دعم إدارة النظم البيئية و الايكولوجية السليمة و تعزيز قدرتها على الصمود

ويكون ذلك من خلال رعاية وحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بمختلف أنواعه، من أجل تلبية الاحتياجات الإيكولوجية والبشرية للأجيال المقبلة، والتركيز على إصلاح هذه النظم، من أجل تحسين رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة. لا سيما بالنسبة للأراضي الرطبة والغطاء النباتي في الأراضي الجافة والمناطق الساحلية ومجمعات المياه بوسائل منها : إعادة التحريج أو التشجير، ومعالجة التلوث البري، بالإضافة إلى استصلاح النظم الإيكولوجية الزراعية والنظم الزراعية المستدامة، وتقليل الضغوط المترتبة على النظم الإيكولوجية الطبيعية ،نتيجة لإنتاج المواشي وقطع الأشجار، وذلك من أجل زيادة القدرة على التكيف والتخفيف من الظروف المناخية الشديدة مثلا العواصف والجفاف والفيضانات.

و بالتالي يجب أن نساعد كوكب الأرض ليصبح أكثر صمودا أمام التغيير عن طريق الإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، ومعالجة تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وعلى نطاق أوسع من خلال حماية النظم الإيكولوجية الأرضية وإصلاحها وتعزيز استخدامها المستدام) الاهداف الإنمائية للألفية)(www.who.int

7- دروس مستقبلية لتسيير الأزمات الصحية في الجزائر:

يبدو الاعتماد على بناء منظومة لتسيير الأزمات الكبرى في قطاع الصحة مستقبلا بات من الأولويات الملحة في الجزائر .كما أصبحت الحاجة إلى تمويل البحث العلمي المتخصص في المجال الطبي من المسائل التي يجب أن تخصّص لها ميزانيات خاصة.

أضف إلى ذلك السلوك الاجتماعي للمواطن في مجال تسيير الأزمات الصحية، يبدو من الأوليات التي يجب التركيز عليها في إعداد الإستراتيجية الوطنية للصحة، والنظر إلى الأمراض والأوبئة باعتبارها تنحو المنحى الاجتماعي والنفسي والاتصالي وليست مسألة تخص القطاع الطبي المتخصّص لوحده (فوزي بن دريدي، 2020، صفحة 19).

وقد حدد البرنامج الإنمائي سبع نقاط حرجة للتحول من هذا القبيل، بدءا بالسعي المتجدد إلى تحقيق السلام من خلال دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف عالمي لإطلاق النار، ووصولا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لكافة أشكال الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين الجنسين .وإذا ما تناولناها معاً، يمكن لهذه النقاط الحرجة أن تسهم في رسم مسار يتجاوز التعافي ويصبو إلى عام 2030 حتى يمكننا تحويل أكبر تراجع تشهده التنمية البشرية إلى قفزة تاريخية للأمام، متخذين أهداف التنمية المستدامة كأحد المقاربات الهادفة (يرنامج الامم المتحدة الإنمائي، صفحة 04)

تركز هذه المرحلة على أربع مجالات محددة من مجالات الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي. وقد صممت هذه الاستجابة بهدف مساعدة صناع القرار على التطلع إلى مرحلة ما بعد التعافي، مضياً نحو تحقيق أهداف التنمية للعام 2030 ، إذ يعكفون على تبني الخيارات وإدارة التحديات المعقدة في ظل أوضاع تتسم بعدم وضوح الرؤية، في أربع مجالات رئيسة :الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر و التحول الرقمي (يرنامج الامم المتحدة الإنمائي، صفحة 06).

1- الحوكمة: نحو بناء عقد اجتماعي جديد

بين العدد العشرون من سلسلة موجز سياسات صندوق النقد العربي تجدد الدعوات في إلى عقد اجتماعي توافقي يلبي طموحات الشعوب العربية تشترك في صياغته كافة شرائح المجتمع والمنظمات المدنية، وقطاعات الأعمال، وعقد اجتماعي احتوائي لا يستبعد أي فئة من فئات المجتمع، ويستهدف تحقيق غايات وطنية مشتركة تتمحور حول تحقيق مستويات نمو اقتصادي شامل ومستدام ومتوازن بيئياً يراعي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن تحولاً جذرياً في معاملة الدولة لمواطنيها في إطار علاقة مؤسسية تحكمها المسؤولية والشفافية والنزاهة باتجاه ضمان العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والعدالة بين الأجيال وفئات المجتمع المختلفة.

في المجمل، لابد وأن تفضي عملية صياغة العقد الاجتماعي إلى تحديد الأولويات المجتمعية ودور الحكومة من خلال سياساتها المختلفة لتحقيق هذه الغايات .كما تتسع أيضاً لتشمل الأدوار المناطة بالمواطنين الذين يتعين عليهم المشاركة الإيجابية في تحقيق غايات هذا العقد من خلال العديد من الأدوار لعل من أهمها امتثالهم للضرائب المفروضة عليهم لتعزيز قدرة الحكومة على تلبية استحقاقات العقد الاجتماعي.(www.amf.org)

2- الحماية الاجتماعية :استئصال أوجه عدم المساواة

الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان. وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030على أنّ هذه الحماية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة تشكل الحماية الاجتماعية بعدا أساسيا من الخطط الاجتماعية الأوسع يجب ربطه مع السياسات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك سوق العمل، التعليم والتنمية الريفية والمجتمعية المحلية وكذلك السياسة المالية28 (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، 2019، صفحة 08)

ستؤدي الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظم التحويل النقدية والتغطية الصحية الشاملة والحصول على الخدمات الأساسية الأخرى دورا محوريا في استئصال أوجه عدم المساواة السائدة في المجتمعات ، والتي تتجلى اليوم بوضوح تام، ومن شأن الجهود الساعية لتحقيق المساواة بين الجنسين أن تدفع موجة من التغيير الأوسع يتعين علينا دعهما لمعالجة أوجه

التمييز والتحيز الناتجة عن الأعراف الاجتماعية الراسخة، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقلد المواقع القيادية وفي القضاء الرقمي29 (يرنامج الامم المتحدة الإنمائي، صفحة 07).

3- الاقتصاد الأخضر :إعادة التوازن ما بين الطبيعة والمناخ والاقتصاد

لقد آن الأوان لاستعادة التوازن بين الناس والكوكب من خلال تصميم حلول تراعي الطبيعة وتحد من المخاطر التي تهددها في إطار نسج شبكة جديدة للأمان الاجتماعي للعالم أجمل وتشجيع الشراكات المستدامة بين قطاعي الأعمال العام والخاص. مثل الشراكات في مجال السياحة البيئية ونظم النقل الأخضر وتحويل الزراعة من النظم التي تزيد انبعاث الكربون إلى نظم تمتصه، وضمان التفكير والعمل بالتكامل مع القطاع الصحي للتصدي لمشاكل تلوث الهواء التي يقتل 7 ملايين شخص سنويا.

ويركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الاقتصاد الأخضر على ما يلي:

- العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والعديد من الشركاء الآخرين لتعزيز التعافي الأخضر والقادر على الصمود في مواجهة الأزمات، وذلك من خلال المساعدة بترجمة المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية إلى حلول مناخية للتخطيط الحضري والزراعة واستخدام الأراضي.
- العمل مع منظمة العمل الدولية وشركاء آخرين لمساعدة البلدان على النظر في إسناد منح التعافي المراعية للبيئة لتعزيز وحماية الوظائف وسبل العيش المراعية للطبيعة بما في ذلك زيادة الأعمال الريفية.
- تعزيز الحلول والمراقبات القائمة على المجتمع المحلي والمملوكة له لاسيما في مجتمعات السكان الأصليين.
- العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة إيرينا وغيرها من الشركاء لتسريع التحول إلى الطاقة الخضراء، بما في ذلك دعم البلدان في مجال الاقتصاد السياسي لإصلاح نظم دعم الوقود الاحفوري (يرنامج الامم المتحدة الإنمائي، صفحة 08)

4- تشجيع التحول الرقمي والتحول نحو الحكومات الذكية و الابتكار

فرضت حكومات الدول العربية تحديات تتعلق بضرورة تسريع وتيرة التحول الرقمي على صعيد جانبي الموازنة العامة للدولة، وكذلك التحول إلى تقديم الخدمات العامة والحكومية في إطار العقد بما يشمل الانتقال في إطار العقد الاجتماعي الجديد إلى نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني و رقمنة نظم المشتريات الحكومية والتحويلات الاجتماعية علاوة على التوسع في رقمنة خدمات التعليم والصحة والخدمات الحكومية . مما لا شك فيه أن التحول الرقمي أصبح

ضرورة راهنة لضمان قدرة مؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة على مجابهة الصدمات الداخلية والخارجية.

سيركز العمل على تحقيق نتائج في هذه المجالات المتكاملة الأربعة التي سبق التطرق إليها، متطلعين إلى التعافي الاقتصادي والاجتماعي وما وراءه، لإرساء الأسس لانتقال منصف وعادل نحو المستقبل .وقد تتطور هذه المجالات وفق الاحتياجات المتغيرة للبلدان.

وللمضي قدماً، وضع البرنامج الإنمائي سلسلة من العروض المتكاملة المتعلقة بالسياسات والبرامج التي ستساعد على تحقيق نتائج في هذه المجالات الأربعة وتسريع و تيرة التقدم نحو تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية للبرنامج الإنمائي، إذا ما تم جمعها سوياً وترتيب تتابعها لتلبية الاحتياجات المحلية (مهبة عبد المنعم، قعلول سفيان، 2021، صفحة 12).

الخاتمة:

و على غرار ما تمّ التّطرق إليه، يمكن اعتبار الأمن كجوهر في الوجود الإنساني، و الذي ما لبث أن تطور استجابة لأنواع مختلفة من التهديدات لم تعد قاصرة على التهديد الأمني التقليدي لأمن الدولة، بل أصبح مفهومها يتمحور أكثر على حياة الأفراد على غرار الأمن الصحي و البيئي الذي هو لصيق بمصلحة مختلف الفئات الإنسانية، الأمر الذي أعطاه خاصية الشمولية لأنّه يتعلق بكوكب الأرض بأكمله. و بالتالي فإنّ أي إنسان على وجه الأرض سواء كان ينتمي للعالم المتقدم أو النامي معني بهذا التهديد، الذي تمتد أثاره لتمس جميع جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الصحية، البيئية، الغذائية.....فضلا عن تأثيره المباشر على الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

وفي الأخير، إن التصورات السابقة لواقع الأمن الصحي و البيئي في الجزائر يبقى ناقصا ومبهما ذلك أن التنمية المستدامة ليست عملية حركية، بل هي إرادة وتصور و إستراتيجية متعددة الأبعاد يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفذة لها. وعليه نقدم مجموعة من التوصيات كالتالي:

☜ ترسيخ مبدأ تعاون القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالشأن الصحي التعليم، المياه، الصرف الصحي، الإسكان والحياة الحضرية والريفية، الطاقة، الزراعة، والبيئة وغيرها في تنفيذ نشاطات وفعاليات التنمية الصحية.

☜ استصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة، والتخفيف من حدّة الضغوط على النظم الطبيعية للأرض، من أجل تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم صحة الإنسان، وتقلل من التعرض للكوارث الطبيعية، وتعزز الأمن الغذائي، وتمنع ظهور العوامل الجديدة وحالات تفشي الأمراض.

☜ دعم خطط البحوث في مجال العلاقة بين البيئة والصحة.

☜ زيادة مستوى الوعي بالمخاطر البيئية و الصحية الرئيسية والتعرض لها لدى صانعي القرارات والمواطنين بوجه عام مع وضع الاستراتيجيات والسياسات الكافية في مجالي الإعلام والتثقيف بذلك.

☜ دعوة البلدان إلى زيادة الاستثمارات في المنتديات والمبادرات والبرامج التي تتناول الصلة بين البيئة والصحة من أجل القيام بدور ريادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

☜ تعزيز المنظومة التعليمية بإدراج برامج تعزز التربية البيئية، لأنّ الحفاظ على البيئة تربية وثقافة قبل أن تجسدها الأطر القانونية، والضرائب الايكولوجية، والاتفاقيات الدولية.

في نهاية المطاف و لضمان الأمن الصحي و البيئي في الجزائر يتوجب علينا تحمل مسؤولياتنا و العمل بشكل جماعي للتصدي للمخاطر الصحية و البيئية و توفير الموارد الضرورية و القدرات التقنية التّي تحتاج إلى تطبيق المعايير العالمية المطلوبة.

المراجع:

1- أبو دوح، خ .ك(2021): الأمن الصحي، أوراق الدراسات الأمنية، المجلد1، العددَ1.

2- إبراهيم سليم (2021): الأمن القوم الصحي عالميا، المجلة العربية للعلوم السياسية(3).

3- الأحمدي طاهر(2011): التنظيم في المنظمات الصحية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.

4- الأهداف الإنمائية للألفية على الموقع الالكتروني:
https://www.who.int/topics/millennium_development_goals/about /ar

5- باسم حسين(2019): مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مجلة بيت الحكمة.

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما بعد التعافي :المضي قدما نحو2030 .

7- خالد بن محمد مبارك القاسمي ووجيه جميل البعيني(1997): أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا " دراسة إنسانية في التلوث البيئي " الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

8- خالد عنانزة(2002): النفايات الخطرة و البيئة ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن.

9- سعود بن هشام جليدان(2020): مقال حول الأمن الصحي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، مارس 2020.

10- سامح غرايبة و يحيي الفرحان(2002): المدخل إلى العلوم البيئية ، الطبعة الثالثة، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن.
11- صندوق النقد العربي يصدر العدد العشرين من سلسلة موجز سياسات بعنوان " نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية، دور المالية العامة"، على الرابط الالكتروني:
https://www.amf.org

12- طيلب أحمد(2020): الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية.
13- عبد المنصف حسن علي رشوان(2006): الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
14- فوزي بن دريدي(2020): الصحة وجائحة كورونا (دروس للمستقبل الجزائر نموذجا)، جائحة كورونا كوفيد وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030، نشرية اللكسو العلمية، نشرية متخصصة، جامعة الدول العربية :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
15- فراس أحمد الخرجي(2007): الإدارة البيئية، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمّان.
16- المنظمة العالمية للصحة، من الموقع الالكتروني:
https://www.who.int/publications/10-year-review/health-security/ar

17- المنظمة الصحة العالمية من الموقع الالكتروني الرسمي:
https://www.who.int/quantifying_ehimpacts/ar

18- المنظمة الصحة العالمية من الموقع الالكتروني الرسمي:
https://www.who.int/ar

19- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)(2019): إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية ، الأمم المتحدة.
20- مجد جرعتلي(2011): التلوث البيئي وانعكاساته في تفشي الأمراض البيئية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني:http://green-studies.com

21- مصطفى كمال طلبة(د ت ن): العالم العربي ومواجهة تحديات تغيّر المناخ"، السياسة الدولية، العدد 10 .
22- نعمة الله عنيسي(1998): مخاطر تلوث البيئة على الإنسان ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ، بيروت.

23- مهبة عبد المنعم، قعلول سفيان(2021): موجز سياسات(يونيو) 2021 ، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية :دور المالية العامة، موجز سياسات، العدد العشرون، صندوق النقد العربي، على الرابط www.amf.org.ae